

فالأسلوب ليس للجاحظ ، وأما العبارات الأصيلة التي تزيد بها بعض النسخ على الأخرى ، فهي جديرة بالإثبات . أُجدرُ بالإثبات منها عبارة النسخة التي لا تحمل هذا الخطأ . كما أن التي تحمل الخطأ اللغوي أو يستحيل معناها المعنى ، هي روايه مرجوحة ، أُحق منها بالإثبات رواية النسخة السالمة من هذه العيوب وهذا كله في النسخ الثانوية . أما النسخ العالية فإن المحقق حرى أن يثبت ماورد فيها على علته ، خطأ كان أو صواباً ، على أن ينبه في الحواشي على صواب ماآه خطأ ، سبق في الفصل الماضى أن المحقق قد يجد في تخالف روايات النسخ ما يعينه على استخراج الصواب من نصوصها ، فيختار من بينها ما يراه مقيماً للنص ، مؤدياً إلى حسن فهمه . والأمانة تقتضيه أن يشير في الحواشي إلى النصوص التي عالجه لينتزع من بينها الصواب ، وألا يغفل الإشارة إلى جميع الروايات الأخرى التي قد يجد القارىء فيها وجهاً أصوب من الوجه الذى ارتآه . وقد يقتضيه التحقيق أن يلفق بين روايتين تحمل كل منهما نصف الصواب ونصف الخطأ ، على ألا يغفل الإشارة إلى الروايات كلها ، وقد يقع القارىء على عدة عبارات كلها محرف ، بحيث لا يخرج عن مجموعها بقدر الإمكان . فتصحیح (( ليط به )) و (( ليطبه )) إلى (( لُبط به )) بمعنى صرع ، تقويم صحيح . وهو فى هذه الأحوال كلها جميعاً لابد له أن يستعين بالمراجع التي سبقت الإشارة إلى أنواعها فى (( مقدمات )) . (تحقيق المتن) (١) .